

Distr.: General
15 July 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٤٤ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥
إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦**

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يقدم هذا التقرير وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـ (الفقرة ٥ (هـ))، و ٢٤٤/٥٤ (الفقرتان ٤ و ٥)، و ٢٧٢/٥٩ (الفقرات ١ إلى ٣)، و ٢٦٣/٦٤ (الفقرة ١)، و ٢٥٣/٦٩ (الفقرة ١). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٣٦٢ تقريرا من تقارير الرقابة، بما في ذلك ٧ تقارير إلى الجمعية العامة و ٤٤ تقريرا من تقارير حفظ التحقيق. وتضمنت التقارير ١٠٦٨ توصية بتحسين الضوابط الداخلية وآليات المساءلة والارتقاء بالكفاءة والفعالية على صعيد المنظمة، تم تصنيف ٧٥ توصية منها باعتبارها بالغة الأهمية بالنسبة للمنظمة. وتقدر الآثار المالية المترتبة على توصيات المكتب الصادرة خلال الفترة المذكورة بمبلغ ١٨,٧ مليون دولار تقريبا.

* A/71/150

** باستثناء الرقابة على أنشطة حفظ السلام، التي سيقدم تقرير عنها في الوثيقة (Part II) A/71/337.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140916 080916 16-14136 (A)



وتهدف التوصيات إلى تحقيق وفورات في التكاليف، واسترداد المدفوعات الزائدة، وزيادة الكفاءة، وإجراء تحسينات أخرى. وتقدر الآثار المالية المترتبة على التوصيات الصادرة في الفترات السابقة والمنفذة بصورة مُرضية خلال الفترة المذكورة بما مجموعه ٢,١ مليون دولار تقريبا. وتقدم الإضافة لهذا التقرير تحليلا مفصلا لحالة تنفيذ التوصيات، وبيانا بالتوصيات التي تترتب عليها آثار مالية، وقائمة كاملة بجميع التقارير الصادرة في جميع مجالات عمل المكتب، بما يشمل التقارير المتعلقة بأنشطة حفظ السلام.

ولا يتضمن هذا التقرير (الجزء الأول) نتائج أنشطة الرقابة المتصلة بعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بل ستقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من التقرير خلال الدورة الحادية والسبعين المستأنفة.

تمهيد

يسعدني أن أقدم تقريرى الأول إلى الجمعية العامة عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية غير المتعلقة بحفظ السلام عن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويشرفني أن أعمل وكيلة للأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية.

وعندما توليت منصبى في كانون الأول/ديسمبر، استرشدت بالظروف السائدة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تحديد أولوياتي لهذا المكتب. وحسبما يمكن أن يستشف من هذا التقرير، يسرنى أننا قد بدأنا جنى مكاسب من الإصلاحات الأولية التي أدخلت بدعم من الإدارة العليا، والدول الأعضاء، والتعاون الوثيق من الرجال والنساء في مكتب خدمات الرقابة الداخلية والعمل الشاق الذي يقومون به.

وبينما لا تزال بعض التحديات الداخلية والخارجية قائمة، لا توجد بالتأكيد ضرورة لإعادة ابتكار ما هو موجود فعلا. ولا يقل إدماج المهام الحاسمة لمراجعة الحسابات والتفتيش والتقييم والتحقيق أهمية عن تسخير مجموعة المواهب والخبرات والمهارات للموظفين القائمين على إعداد هذا التقرير. وبوسعنا معا الحفاظ على زخم التغيير ونحن نسعى إلى الإسهام في تنفيذ أهداف هذا المكتب ورسالة الأمم المتحدة عموما.

وأطلع قدما إلى التعاون مع الإدارات المتلقية للخدمات والدول الأعضاء وأنا أوصل قيادة مكتب خدمات الرقابة الداخلية في بناء نشاط رقابة يتسم بالمصداقية والفعالية يكون جديرا بثقة الناس الذين نسعى يوميا لخدمتهم. وإنني ممتنة للدعم المقدم من الأمين العام وأشيد بتفاني ومساهمة جميع موظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

(توقيع) هايدى ميندوزا

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

أولاً - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بموجب قرارها ٢١٨/٤٨ بآء لتحسين الرقابة في المنظمة. ويعمل المكتب بصورة مستقلة، وهو يساعد الأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية فيما يتعلق بموارد المنظمة وموظفيها من خلال ما يقوم به من أنشطة في مجالات التحقيق، والمراجعة الداخلية للحسابات، والتفتيش، والتقييم.

٢ - ويقدم هذا التقرير نظرة عامة عن أنشطة المكتب خلال الفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، إلا أنه لا يتضمن نتائج الرقابة المتعلقة بإدارة عمليات حفظ السلام، أو إدارة الدعم الميداني، أو بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، إذ ستقدم هذه النتائج إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من التقرير خلال الجزء المستأنف من دورتها الحادية السبعين. وستضمن إضافة إلى هذا التقرير تحليلاً مفصلاً لحالة تنفيذ التوصيات، وتوزيعاً للتوصيات التي تترتب عليها آثار مالية، وقائمة كاملة بجميع التقارير الصادرة بشأن كل مجالات عمل المكتب، بما فيها المجالات المتصلة بأنشطة حفظ السلام.

ثانياً - المبادرات المهنية

ألف - الجهود الرامية إلى تعزيز أداء مكتب خدمات الرقابة الداخلية

٣ - يهدف مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إنجاز أعماله وفقاً لأعلى معايير المهنية والكفاءة. ويرز هذا الفرع بعض المبادرات المتخذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تحقيق ذلك الهدف.

شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

٤ - قامت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بتحديث هيكلها التنظيمي والتسلسل الإداري فيها، مما أدى إلى ترشيد نطاق مراقبة بعض المديرين وأسهم في تحقيق مكاسب في الكفاءة في الشعبة عموماً. وبالإضافة إلى ذلك، صاغت الشعبة توجيهات خطية، ونظمت حلقات عمل لتدريب مراجعي الحسابات على النجاح في الاضطلاع بعمليات مراجعة الأداء التي تركز على الاقتصاد والكفاءة والفعالية، والتي تهدف إلى مساعدة المنظمة في تحقيق نتائج أفضل في ظل الموارد المحدودة.

٥ - وشرعت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في استعراض التصنيفات الموضوعية لعمليات مراجعة الحسابات وستقوم بإدخال التغييرات المناسبة، مع مراعاة الشواغل المعرب عنها والتعليقات الواردة من الإدارة، واستنادا إلى استعراض الخبرة المكتسبة على مدى السنوات الخمس الماضية منذ إنشاء نظامنا الحالي للتصنيفات. وسيقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا بنقل التغييرات المدخلة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

٦ - وفي أعقاب تنفيذ نظام أوموجا في جميع مراكز العمل، أنشأت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات فريقا عاملا لتكييف وتحسين قدرة الشعبة في بيئة نظام أوموجا. وترمي تلك المبادرة إلى تمكين مراجعي الحسابات بهدف استخلاص وتحليل السجلات والبيانات المجهزة والمخزنة في نظام أوموجا، وذلك باستخدام المعلومات المتعلقة بالأعمال في نظام أوموجا وأدوات مراجعة الحسابات بمساعدة الحاسوب. وسيقوم الفريق العامل أيضا بالاستفادة من المهارات المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومراجعي الحسابات في المجالات غير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوضع سلسلة من الإجراءات الموحدة لمراجعة الحسابات بغية مراجعة العمليات المعتادة استنادا إلى العمليات الجديدة والقدرات الوظيفية لنظام أوموجا. ورغم أن المكتب أجرى عددا من عمليات المراجعة لتنفيذ نظام أوموجا في مواقع وكيانات مختلفة، قُدم وصف تفصيلي لأوجه الضعف التي تم تحديدها في عمليات مراجعة الحسابات تلك في التقرير عن أنشطة المكتب بشأن عمليات السلام للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. (A/70/318 (Part II)). وسيواصل المكتب توفير ما يلزم من تغطية مراجعة الحسابات للأنشطة المتعلقة بتنفيذ نظام أوموجا على أساس تقييم المخاطر ذات الصلة.

شعبة التفتيش والتقييم

٧ - واصلت شعبة التفتيش والتقييم بذل جهود تنمية القدرات من خلال إشراك الخبرة الخارجية لتدريب موظفي الشعبة في أساليب التقييم النوعي والكمي وتحسين تقييم القابلية للتقييم. وساهم الموضوع الأخير بقدر أكبر في دعم الجهود التي تبذلها الشعبة لزيادة فعاليتها من خلال تحسين التركيز في تقارير التقييم التي تعدها عن المواضيع التي تنطوي على مخاطر كبيرة، والتي تتسم بالأهمية، والجيدة التوقيت، والقيّمة، والمفيدة، بالنسبة للمنظمة. وأجرت الشعبة أيضا حلقة عمل استعراضية داخلية لدورة عمل التقييم بما لتحسين الأهمية وحسن التوقيت والكفاءة والفعالية في كل عنصر من عناصرها.

شعبة التحقيقات

٨ - نشرت شعبة التحقيقات نظاما جديدا لإدارة القضايا في التحقيقات، هو نظام (goCASE)، يوفر قدرات متكاملة لتلقي المعلومات عن القضايا وتجهيزها فضلا عن أدوات تحليلية متقدمة لدعم الجهود الرامية إلى تحسين فعاليتها في التحقيقات المعقدة المتعلقة بالغش والتخطيط للأعمال القائم على المخاطر.

٩ - وواصل قسم معايير التشغيل والدعم تزويد الشعبة بالخدمات الأساسية للأمانة فيما يتعلق بتلقي معلومات القضايا والإحالات، وإجراء البحوث القضائية المتقدمة والبرنامجية، وصياغة التوجيهات والإجراءات استنادا إلى أفضل الممارسات، وتقديم المشورة بشأن المسائل القانونية والتشغيلية، وتحليل البيانات والاتجاهات لأغراض إعداد التقارير، والمساعدة في تطوير نظام goCASE، والاستعراضات المخصصة لضمان الجودة.

١٠ - وسعى إلى تحسين تجهيز المحققين المقيمين المعينين حديثا للاضطلاع بمهامهم، وضعت شعبة التحقيقات دورة توجيهية شاملة معززة، توفر مهارات ومعارف حيوية، بما في ذلك إجراءات وبروتوكولات الشعبة، من أجل التكيف والإسهام المنتجين. وبالإضافة إلى ذلك، في اعتراف بالتقنيات المتخصصة والمسائل التي لا بد من مراعاتها عند إجراء المقابلات مع القُصّر، نظمت الشعبة مشروعاً تجريبياً بشأن إجراء المقابلات المتعلقة بالطب الشرعي مع الأطفال، يشمل دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام تُقدم لموظفي الشعبة والمشاركين من مكاتب ووكالات التحقيق الأخرى. علاوة على ذلك، ساهمت الشعبة في إعداد دراسات الحالات الإفرادية لحوارات القيادة للمنظمة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ فيما يتعلق بالتحلي بالمسؤولية الفردية والتوعية بالغش.

١١ - كما واصلت شعبة التحقيقات التحقيق بنشاط في حالات الغش الكبرى، ولا سيما تلك التي تنطوي على شركاء منفذين، من خلال فريقها المعين الموجود في نيروبي.

باء - التعاون والتنسيق

١٢ - ينسق مكتب خدمات الرقابة الداخلية بانتظام مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بالرقابة، بما فيها مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، بغية كفالة التقليل إلى أدنى حد من الثغرات والازدواجية والتداخل في العمل الرقابي. وإضافة إلى تبادل خطط العمل، يعقد المكتب اجتماعات مرة كل شهرين مع مجلس مراجعي الحسابات واجتماعات مخصصة مع وحدة التفتيش المشتركة لمناقشة التقدم المحرز والمسائل ذات الاهتمام المشترك. ويُعقد اجتماع ثلاثي على أساس سنوي لمناقشة مسائل الرقابة والتنسيق.

١٣ - ويعترف المكتب بما يتسم به تمتين العلاقات مع نظرائه في الاختصاص من قيمة وأهمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك أخصائيو المكتب بفعالية في الشبكات المهنية المتعلقة بتخصص كل منهم على النحو المبين أدناه:

(أ) تساهم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بفعالية في عمل ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، شارك مكتب خدمات الرقابة الداخلية في فريق للدورات التالية: "خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الفرص والتحديات التي تواجه وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة" و "الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات: أين نحن الآن، وما هي غايتنا؟"

(ب) في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، دُعي ممثلو شعبة المشتريات في الأمم المتحدة وشعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى مخاطبة لجنة حكومة تايلند المخصصة التابعة للجمعية الوطنية التوجيهية للإصلاح بشأن مسألة الحوكمة والشفافية وجهود مكافحة الفساد في الأمم المتحدة. وأوضح مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولايته وأعطى تفاصيل عن تجربته في التحقيق في حالات الفساد المحتملة داخل المنظمة. وتم التشديد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير وقائية قوية، بما في ذلك وضع سياسات واضحة وتدريب الموظفين في مجال الأخلاقيات والتزاهة: حيث بين المكتب كيفية إجراء التحقيق، في حال فشل تدابير الوقاية، في حالات الفساد المحتمل. وأعرب المشاركون عن تقديرهم البالغ للمعرفة والخبرة المتراكمتين لدى شعبة المشتريات بالأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويعمل هذا الجهد المستمر والتعاوني لمكافحة الفساد، من خلال التوعية وبناء القدرات والتحلي باليقظة في اتخاذ التدابير الوقائية، على خدمة مصالح المنظمة جيدا ويشكل برهانا للدول الأعضاء على الالتزام بعدم التسامح مطلقا مع أي شكل من أشكال الفساد في عملية الشراء؛

(ج) في حين واصلت شعبة التفتيش والتقييم في مكتب خدمات الرقابة الداخلية القيام بدور في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، فإن إلغاء وظيفة نائب المدير وإنهاء عمل مدير الشعبة بصفته رئيسا للفريق أدت إلى قيام الشعبة بدور أقل في الفريق. ومع ذلك، شارك مدير الشعبة بشكل كبير في إحدى المبادرات الرئيسية للفريق المعني بالتقييم، وهي تحديث وتنقيح قواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب العمل بمتابعة عضو في آلية التنسيق المؤقتة لتنفيذ سياسة الأمين العام لإجراء التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة، والعمل عن كثب مع أعضاء اللجنة الآخرين

(وهم وحدة التفتيش المشتركة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والفريق المعني بالتقييم) لدعم تجريب اثنين من التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة: أحدهما بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات والآخر بشأن استعراض التقييمات المنفذة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

ثالثاً - العقبات الماثلة أمام عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية

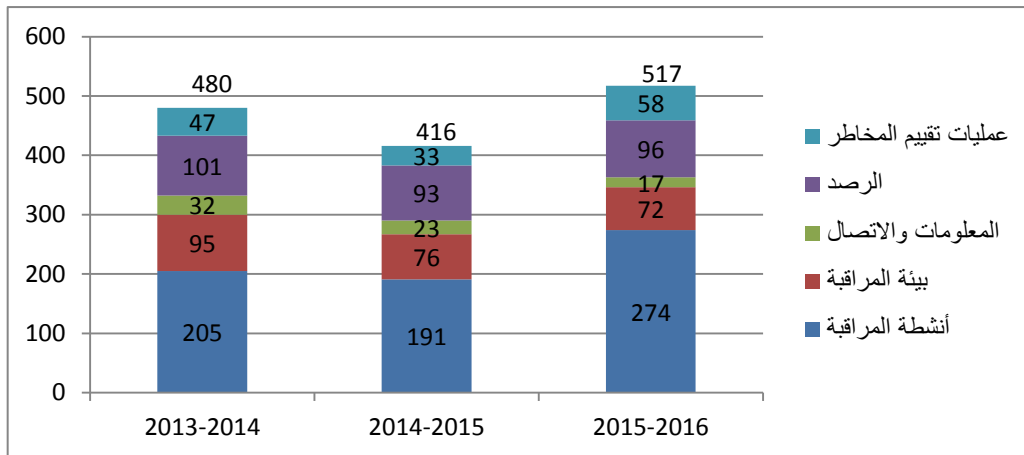
١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُفرض أي قيود غير ملائمة على نطاق عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية من شأنها أن تعيق عمله أو تنال من استقلاليته.

رابعاً - تحليل اتجاهات توصيات المراجعة الداخلية للحسابات

١٥ - صُنِّت توصيات مراجعة الحسابات باستخدام العناصر المتكاملة الخمسة للمراقبة الداخلية، وهي بيئة المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والمعلومات والاتصال، والرصد، على النحو المبين في الشكل الأول أدناه على مدى السنوات الثلاث الماضية. وفي كل سنة من هذه السنوات، كان الجزء الأكبر من التوصيات يتعلق بعنصر أنشطة المراقبة. وتستبعد الأرقام الواردة في هذا الفرع من التقرير التقارير والتوصيات المتعلقة بعمليات السلام؛ وترد تلك الأرقام منفصلة في الجزء الثاني من التقرير نفسه.

الشكل الأول

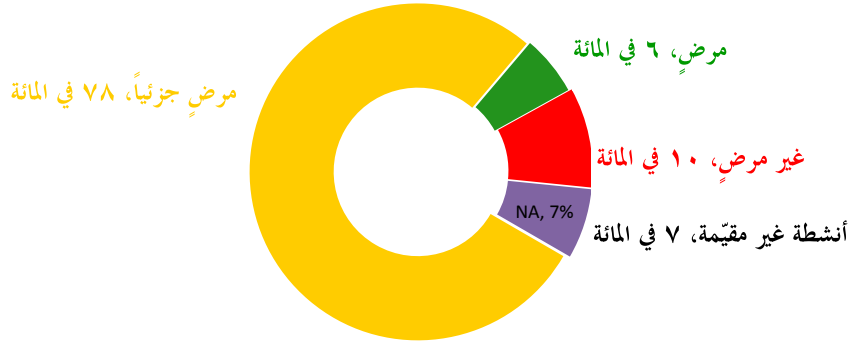
توصيات مراجعة حسابات الأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام، حسب عنصر المراقبة



١٦ - ويبيّن الشكل الثاني توزيع درجات التصنيف العامة لـ ١٠٤ تقارير من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الشكل الثاني

توزيع درجات التصنيف المستخلصة من مراجعة حسابات الأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام^(١)، ١ تموز/ يوليه ٢٠١٥-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

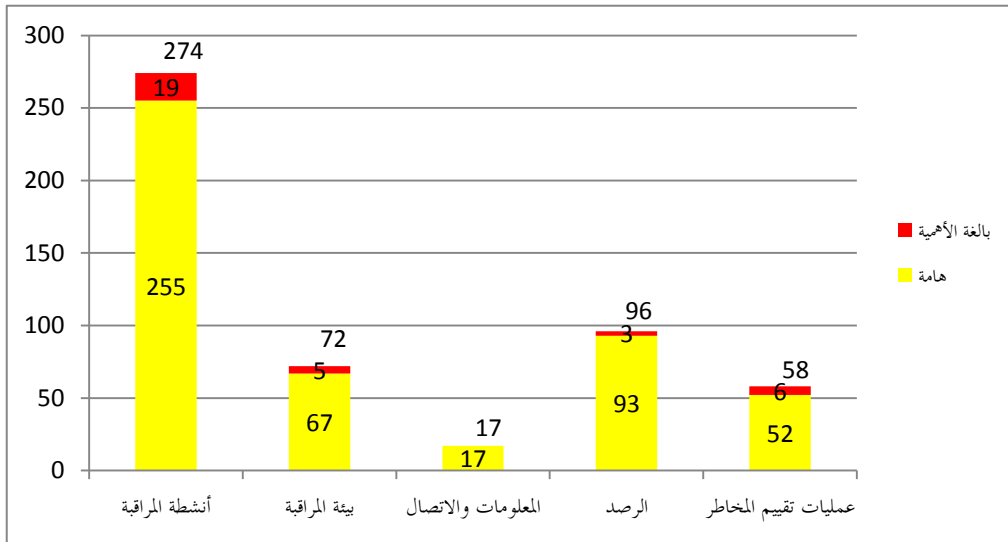


(أ) تعاريف درجات التصنيف كما وردت في الصفحة ١٢ من الوثيقة (Part 1) A/66/286.

١٧ - ويبيّن الشكل الثالث توزيع توصيات مراجعة الحسابات البالغة الأهمية مقارنة بالتوصيات الهامة الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير حسب عنصر المراقبة. ويمكن الاطلاع في الإضافة لهذا التقرير على معلومات محددة عن جميع التقارير الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك تصنيفات الآراء العامة وعدد التوصيات البالغة الأهمية والهامة الصادرة. وتُتاح تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الكاملة على الموقع الإلكتروني للمكتب (<https://oios.un.org>).

الشكل الثالث

توصيات مراجعة حسابات^(أ) الأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام حسب عنصر المراقبة،
١ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦



(أ) التوصيات مصنفة على أنها بالغة الأهمية أو هامة. وتتناول التوصيات البالغة الأهمية أوجه القصور أو الضعف الكبيرة و/أو المتفشية في الحوكمة، أو إدارة المخاطر، أو عمليات المراقبة الداخلية التي تحول دون توفير ضمانات معقولة لتحقيق أهداف المراقبة و/أو العمل قيد الاستعراض. أما التوصيات الهامة فتتناول أوجه القصور أو الضعف التي تستحق الإبلاغ عنها في الحوكمة، أو إدارة المخاطر، أو عمليات المراقبة الداخلية، والتي يمكن أن تضع الضمانات المعقولة لتحقيق أهداف الرقابة و/أو العمل قيد الاستعراض في موضع الخطر.

خامساً - نتائج الرقابة

١٨ - يعرض هذا الفرع مجموعة مختارة من نتائج عملية الرقابة خلال الفترة قيد الاستعراض.

ألف - شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

١٩ - تُتاح تقارير المراجعة الداخلية للحسابات على الموقع الإلكتروني لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (<https://oios.un.org>). ولقد تمخضت عن المجموعة المختارة من نتائج الرقابة الهامة والمواضيعية المبينة أدناه توصيات محددة وخطط عمل إدارية يرد وصفها في فرادى التقارير المتعلقة بكل منها. ويخضع معدل تنفيذ التوصيات البالغة الأهمية الصادرة للتحديث على أساس فصلي، ثم ينشر في الموقع الشبكي للمكتب.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

مراجعة حسابات إدارة مديري الحافظات الخارجية للاستثمارات في الرسمة الصغيرة في
شعبة إدارة الاستثمارات

٢٠ - لا يوجد توجيهه سياساتي رسمي لشعبة إدارة الاستثمارات متعلق بالاستثمارات
في الرسمة الصغيرة وإدارتها الخارجية. لذلك لم توضح أهداف الاستثمار في أسواق الرسمة
الصغيرة، ومن ثمّ ربما لم يتسن تحديد القيمة المضافة التي توقعها مديرو الحافظات الخارجية.
ولم تضع شعبة إدارة الاستثمارات كذلك إجراءات ومبادئ توجيهية تتضمن معايير راسخة
لاختيار مديري الحافظات الخارجية ورصدهم والاستغناء عن خدماتهم.

مراجعة حسابات إدارة مخاطر السوق في شعبة إدارة الاستثمارات

٢١ - لم تقم شعبة إدارة الاستثمارات بتحديث سياستها الاستثمارية وإجراءاتها المتعلقة
بالاستثمار التي تتبعها في توجيه إدارة مخاطر السوق في الصندوق لكي تعكس استراتيجية
الصندوق الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، لم توثق الشعبة عملية إعداد وتكييف الميزانية
المخصصة لتتبع المخاطر، ولم تحدّد النهج المنقح لتخصيص الأصول التكتيكي ولم تنفذه في
الوقت المناسب، ولم تحدّد العتبة التي يجب من بعدها تحليل مخاطر ما قبل التداول، ولم توضح
الاحتياجات المتعلقة بمدى كفاية التحليلات والوثائق المستخدمة في صنع القرارات. وتعين
على الصندوق معالجة مسألة تعرضه لمستوى عال من مخاطر العملة.

مراجعة حسابات عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شعبة إدارة الاستثمارات

٢٢ - لم تتطابق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطط عمل تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات في شعبة إدارة الاستثمارات. فلم تكن أدوار وعلاقات ومسؤوليات
اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجهات التنسيق التقني ومديري
المشاريع ومجالس المشاريع واضحة في بعض عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
وظهرت أوجه ضعف كبيرة في عملية التخطيط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
فيما يتعلق بالبرير؛ وتحليل التكاليف والموارد والشروط المسبقة؛ والوثائق التي تبين متطلبات
المهام والأمن والأداء؛ واكتمال اتفاقات المشاريع. ولم تكن اتفاقات مستوى الخدمات مع
بعض الخدمات المقدمة من أطراف ثالثة مناسبة. ولم تراعى بما يكفي أوجه التبعية بين تغييرات
خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ونظمها.

مراجعة حسابات عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أمانة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

٢٣ - لم تكن خطط العمل التكتيكية والتشغيلية السنوية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأمانة لصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وأوجه تبعية مشاريعها وأنشطتها، وأولوياتها واحتياجاتها من الموارد موثقة ومتوائمة مع خطط الصندوق الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، بعد تشغيل النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية في آب/أغسطس ٢٠١٥، أوقف العمل بنظام الإبلاغ (Cognos)، ولم تكن متطلبات الإبلاغ مشمولة في أي نظام آخر من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكذلك لم تُعالج بصورة تامة المخاطر المحتملة الناجمة عن الاعتماد طويل الأجل على الباعة الخارجيين. ولم تُنفذ بعد استراتيجية تطوير مشتركة من شأنها السماح للموظفين الداخليين بتطوير مكونات معنية في النظام. وعلاوة على ذلك، لم تُحدّد مستويات مستهدفة موثقة لبعض خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقدمها أمانة الصندوق ولم تصدر بشأنها تقارير رصد. وأسندت مشاريع جديدة إلى مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة من دون ذكر متطلبات مفصلة متعلقة بالنواتج المتوخاة وتواريخ الاستحقاق ومعايير القبول والشروط المسبقة وأوجه التبعية. ولم تُنسب إلى المشاريع تقديرات التكاليف الموثقة في بعض اتفاقات تقديم الخدمات بل أشير إليها على أنها مجموعة من الأموال يمكن استخدامها بطريقة مكيّفة. وقد نفذت عدة مبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من دون اتباع منهجيات إدارة المشاريع وتطوير النظم. ولم تُقس مؤشرات الأداء الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولم تُتّح تقارير الأداء. وشاب تقارير الخدمات التي تقدمها أطراف ثالثة أيضاً بعض أوجه الضعف.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

مراجعة حسابات البرنامج الفرعي للخدمات الأساسية الحضرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٢٤ - نفذ فرع الخدمات الحضرية الأساسية والمكاتب الإقليمية البعيدة عن المقر البرنامج الفرعي للخدمات الأساسية الحضرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). وأعدّ موئل الأمم المتحدة تقارير مرحلية دورية عن الأداء على أساس بيانات الأداء والنتائج التي قدمتها المكاتب البعيدة عن المقر. بيد أن النتائج المبلغ عنها لا تدعمها أدلة أو معلومات ملموسة ويمكن التحقق منها. وفي الوقت نفسه، في حزيران/

يؤنيه ٢٠١٥، كان البرنامج الفرعي قد حقق ٤٧ في المائة فقط من النواتج المقررة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مراجعة حسابات البرنامج الفرعي للمواد الكيميائية والنفايات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٥ - كان من المقرر أن يبدأ العمل في ١٦ من أصل ٢٤ مشروعاً أعدها البرنامج الفرعي للمواد الكيميائية والنفايات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لكي ينجز برنامج عمله للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولكن بحلول آب/أغسطس ٢٠١٥ لم يكن قد بدأ العمل في أيّ من تلك المشاريع، ويُعزى السبب في ذلك أساساً إلى صعوبة الحصول على التمويل والشواغر وارتفاع معدل دوران الموظفين في المناصب الرئيسية. ولذلك، لم تساهم المشاريع في تحقيق الإنجازات المتوقعة لعام ٢٠١٤.

مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا

مراجعة حسابات إدارة القدرة على مواجهة الطوارئ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا

٢٦ - بين استعراض لإطار إدارة حالات الطوارئ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، الذي أُعدَّ استجابةً لموافقة الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ على نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، أنّ المكتبين لم يضعوا خططاً لمواجهة الطوارئ لدعم الموظفين والناجين وأسرهم. وقد وُضعت خطط مواجهة الطوارئ في المجالات الرئيسية الست الأخرى لكنّ بعضاً من هذه الخطط لم يقرّ رسمياً كما أن خططاً أخرى لم يجر اختبارها وتحديثها بوتيرة منتظمة. ولم يقدم مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا التدريب للموظفين على نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ نظراً لعدم وضع مواد أو برامج للتدريب. وناقش الفريق العامل المعني بهذا النظام إمكانية إقامة دورات تدريبية على الإنترنت ولكن لم يضع خطة عمل تكفل تلبية احتياجات التدريب.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مراجعة حسابات عمليات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إيران (جمهورية - الإسلامية) وبيرو

٢٧ - جمع المكتب القطري التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جمهورية إيران الإسلامية نسبة ٥٩ في المائة فقط من احتياجات التمويل التي كان من المتوقع أن تبلغ ١٥ مليون دولار لبرنامج القطري للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وعلى الرغم من ذلك العجز، وضع المكتب برنامجاً قترياً أكثر طموحاً للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ تبلغ احتياجاته المستهدفة من التمويل ٢٠ مليون دولار. ولم يضع المكتب في خطة عمله السنوية خطة لجمع الأموال تتضمن أهدافاً وأنشطة. وعلى النحو نفسه، لم يحدد المكتب القطري التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بيرو غايات واضحة لجمع الأموال من أجل تنفيذ عملياته. وتعيّن على المكتب القطري أن يقيّم احتياجات التمويل استناداً إلى قدرته على توسيع حافظة مشاريعه ووضع استراتيجية لجمع الأموال.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

٢٨ - أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة حسابات عمليات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وشملت عمليات المراجعة ما يلي: (أ) الصناديق المشتركة القطرية، (ب) المشاريع التي يمولها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، (ج) خطط تكاليف العمليات القطرية التي ينفذها المكتب.

٢٩ - وتشمل المسائل الهامة والشاملة التي حُدِّت في عمليات المراجعة هذه ما يلي: (أ) عدم وجود استراتيجية لتنفيذ التدابير الخاصة التي أذنت بها الجمعية العامة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل إنجاز ولايته على نحو فعال. بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦؛ (ب) الحاجة إلى آليات توثق باستمرار الرصد المنتظم للمشاريع وسائر أنشطة الرقابة على كيانات الأمم المتحدة المشاركة في مشاريع ممولة من الصناديق المشتركة القطرية والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من أجل كفالة استخدام الأموال للأغراض المقصودة؛ (ج) قيام المكتب بمراقبة محدودة لفعالية آليات ضمان المشاريع التي تنفذها منظمات غير حكومية عندما تؤدي وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة دور الوكيل الإداري؛ (د) وجود معدلات شواغر مرتفعة في المكاتب الميدانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأمر الذي يعيق بقدر كبير فعاليتها وقدرتها على تنسيق عمليات المساعدة الإنسانية المعقدة.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية

٣٠ - راجع المكتب حسابات البرامج الفرعية للإحصاءات لكل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتم اختيار عمليات مراجعة الحسابات تلك لإجرائها بسبب المخاطر المتمثلة في احتمال ألا يكون للبرامج الفرعية للإحصاءات القدرات والآليات الملائمة للوفاء بهدفها المتمثل في تعزيز الإنتاج واستخدام إحصاءات عالية الجودة.

٣١ - وخلصت عمليات مراجعة الحسابات إلى ما يلي: (أ) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحاجة لاستكشاف إمكانية تعيين كبير مسؤولين من الإدارة بصفة كبير إحصائيين في الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنسيق في المسائل الإحصائية مع أصحاب المصلحة؛ (ب) الإدارة بحاجة إلى إجراء دراسة استقصائية عن رضا العملاء، للحصول على تعليقاتهم بشأن مدى استخدام الحولية الإحصائية ومدى استمرارية أهميتها، إذ أنها تعد من المنشورات الرئيسية التي تصدر منذ عام ١٩٤٨؛ (ج) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحاجة إلى تحسين إجراءاتهما للتحقق من امتثال الدول الأعضاء للمعايير الإحصائية الدولية؛ (د) ليس لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إجراءات تشغيل قياسية لإدارة قاعدة بياناتها الإحصائية.

مكتب رئيس الجمعية العامة

مراجعة تعاون أمانة الأمم المتحدة مع منظمات غير حكومية مختارة وكيان آخر من الكيانات ذات الصلة

٣٢ - أظهرت عملية مراجعة الحسابات، التي أُجريت بطلب من الأمين العام، أن الأمانة العامة لم تتقيد دائماً بإجراءات العناية الواجبة قبل التعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية، مما عرّض المنظمة لخطر أن تتعامل مع أطراف خارجية قد تكون مصالحها في تعارض مع مصالح الأمم المتحدة. ولاحظ المكتب أيضاً أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد عدّلت الوثيقة A/66/748 دون التقيد بالإجراءات المتبعة في نشر الوثائق.

٣٣ - ولم يتقيد معرض أُقيم في مقر الأمم المتحدة برعاية إحدى المنظمات غير الحكومية المختارة بالقواعد التنظيمية السارية، مما يمكن أن يفرضي إلى تصور مفاده أن هذه المنظمة غير الحكومية قد عُوملت معاملة تفضيلية أو أنها تُفضّل على غيرها. وقد تلقى بعض الموظفين أجهزة iPads، وُزعت عليهم أثناء مناسبة شارك في رعايتها الكيان ذو الصلة في

آب/أغسطس ٢٠١٥، ولم يُرجعها إلى المكاتب التنفيذية التي يتبعون لها إلا بعد بدء عملية مراجعة الحسابات، الأمر الذي يدل على الحاجة إلى نشر توجيهات إضافية لتعزيز وعي الموظفين بالتزامهم فيما يتعلق بالهدايا.

مراجعة إدارة الصندوق الاستئماني لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة

٣٤ - لم تشارك الإدارة في تحديد الاحتياجات من الموارد اللازمة لمكتب رئيس الجمعية العامة وفي أنشطة جمع الأموال التي اضطلع بها المكتب لجمع التبرعات. وبالتالي، فإن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لم يكن لديها أي سجلات تتعلق بالاحتياجات من الموارد اللازمة لمكتب رئيس الجمعية العامة أو الأنشطة التي اضطلع بها لجمع التبرعات. وقد تبين من المراجعة أن هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين المكتبين.

٣٥ - ولم تودع تبرعات قدمتها ثلاثة دول أعضاء، بلغت قيمتها ١,٣ مليون دولار، في الصندوق الاستئماني لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة. وبدلاً من ذلك، يبدو أن هذه التبرعات قد أودعت في حساب مصرفي منفصل بطلب من رئيس الجمعية العامة للدورة الثامنة والستين. وقد تبين من المراجعة أن هناك حاجة إلى تعزيز الشفافية والإبلاغ عن التبرعات التي يتلقاها مكتب الرئيس.

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

إدارة شؤون البائعين وأنشطة الشراء

٣٦ - في عام ٢٠١٥، أُنفق على العمليات الميدانية لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مبلغ ٦٨٨ مليون دولار لاقتناء السلع والخدمات. وفي ٢١ من أصل ٢٥ عملية مراجعة لحسابات العمليات الميدانية، أوصى المكتب بإدخال تحسينات على ممارسات إدارة شؤون البائعين وأنشطة الشراء. وفي العمليات التي جرت في كل من أوكرانيا وجنوب السودان وجيبوتي والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان، أُثيرت توصيات بالغة الأهمية لمعالجة أوجه الضعف فيما يتعلق بتسجيل البائعين والافتقار إلى عمليات شراء تنافسية وشفافة.

رصد توزيع المواد غير الغذائية

٣٧ - في عام ٢٠١٥، وزعت مفوضية شؤون اللاجئين مواد غير غذائية على الأشخاص موضع الاهتمام، بلغت قيمتها ٣١٨ مليون دولار. وفي العمليات التي أجرتها المفوضية في أوكرانيا والكاميرون وليبيا، كانت هناك حاجة إلى معالجة أوجه القصور الخطيرة في الرقابة

فيما يتعلق بعدم كفاية رصد توزيع المواد غير الغذائية. وعلى الرغم من أن العمليات الثلاث كلها قد نفذت في وقت لاحق توصيات المكتب ذات الصلة، فقد تم أيضاً تحديد أوجه ضعف منهجية في الرقابة في تسع عمليات أخرى جرت مراجعة حساباتها، مما يزيد من المخاطر على المفوضية فيما يتعلق بانعدام الرصد والرقابة الملائمين لعمليات توزيع المواد غير الغذائية.

رصد المشاريع التي ينفذها الشركاء

٣٨ - في عام ٢٠١٥، أنفقت المفوضية مبلغ ١,٣ بليون دولار من خلال شراكاتها. وفي ٢٣ من أصل ٢٥ عملية مراجعة لحسابات العمليات الميدانية للمفوضية، أوصى المكتب بإدخال تحسينات على عملية رصد أنشطة مشاريع الشركاء. وفي العمليات الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون ومصر، كانت هناك حاجة ملحة لمعالجة مسألة تراخي الضوابط المتعلقة برصد استخدام الأموال المقدمة إلى الشركاء لتنفيذ المشاريع.

إدارة عمليات الشراء الموكلة إلى الشركاء

٣٩ - أجرى المكتب عملية مراجعة حسابات مواضيعية متصلة بعمليات الشراء التي يضطلع بها الشركاء لصالح المفوضية. وبينت هذه المراجعة أن ولا واحدة من ١٦ عملية ميدانية جرى استعراضها كانت تجري تقييمات شاملة لتحديد ما إذا كان من الأجدى فعالية وكفاءة أن تضطلع المفوضية مباشرة بعمليات الشراء أو من خلال طرائق قائمة على الشراكة. وفي ١٢ عملية من أصل ١٦ عملية جرى استعراضها، لم يجر تقييم قدرات الشركاء على الاضطلاع بعمليات الشراء، وفي ١١ عملية كانت طريقة رصد عمليات الشراء الموكلة إلى الشركاء تعاني من أوجه قصور. كما كانت عملية التأهيل المسبق مركزياً للشركاء في مقر المفوضية بطيئة. وبالإضافة إلى ذلك، لم توضع تدابير بطريقة منهجية لكشف ومنع الاحتيال في هذا النشاط ذي الطابع العالي المخاطر.

إدارة تكاليف موظفي الشركاء

٤٠ - أجرى المكتب مراجعة حسابات مواضيعية لضوابط المفوضية المتعلقة بتخطيط ورصد التكاليف المتصلة بالموظفين المقدمة إلى ٥٤ شريكاً يعملون في ١٢ عملية ميدانية. وتبين من المراجعة أن المفوضية بحاجة إلى ما يلي: (أ) زيادة تنقيح وتحسين المبادئ التوجيهية لمساعدة العمليات الميدانية على إنشاء مقاييس موحدة تنظم مساهمات المفوضية في مرتبات موظفي الشركاء وتكون متسقة مع الظروف المحلية؛ (ب) كفالة أن مرتبات الشركاء ثابتة في

مستويات تتناسب مع المقاييس الموضوعية؛ (ج) رصد ما إذا كانت الميزانيات المخصصة لموظفي الشركاء قد وُضعت على أساس سليم.

إدارة برامج خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

٤١ - أجرى المكتب عملية مراجعة حسابات مواضيعية لبرامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تضطلع بها المفوضية في مقرها بجنيف وفي ١٢ عملية ميدانية. وتبين من المراجعة أن المفوضية بحاجة إلى ما يلي: (أ) كفالة أن تكون لجميع العمليات ذات الأولوية استراتيجيات محلية ملائمة للتدخلات المتعلقة ببرامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ (ب) تطوير وتنفيذ المنصة المحدثة على شبكة الإنترنت لإدارة وتحليل البيانات عن الصحة العامة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ (ج) جمع بيانات دقيقة عن الخط الأساس والهدف والسكان من أجل برمجة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ (د) بذل جهود متضافرة من أجل دعم تنفيذ المعايير الدنيا لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ (هـ) معالجة النقص في التمويل وتتبع تكاليف تنفيذ برامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

إدارة التدخلات القائمة على النقدية

٤٢ - أجرى المكتب مراجعة حسابات مواضيعية لإدارة المفوضية للتدخلات القائمة على النقدية التي تغطي مقرها في جنيف وسبع عمليات ميدانية. وقد تبين من المراجعة أن هناك حاجة إلى ما يلي: (أ) استكمال خطة استراتيجية لبلورة نموذج الأعمال والأهداف والغايات المتصلة بالتدخلات القائمة على النقدية؛ (ب) تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ (ج) إجراء تقييم شامل للمخاطر المتعلقة بالتدخلات القائمة على النقدية على الصعيد العالمي؛ (د) تقديم التوجيه إلى العمليات الميدانية بشأن الإجراءات المالية والإدارية المتصلة بالتدخلات القائمة على النقدية؛ (هـ) تحسين معايير تحديد حالات الضعف ومنهجيات الاستهداف؛ (و) مساعدة العمليات الميدانية على وضع إجراءات تشغيل قياسية لتنفيذ برامج التدخل القائمة على النقدية.

إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٣ - بيّن الاستعراض الذي أجره المكتب لخدمات استضافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تُقدمها أطرف ثالثة إلى المفوضية، أن المفوضية بحاجة إلى ما يلي: (أ) تحديث استراتيجيتها الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يعكس استخدام خدمات الاستضافة والخدمات التخزين على الإنترنت؛ (ب) تنفيذ تدابير ترمي إلى تيسير

التحقق المادي من الأصول التي توجد في موقع مزود خدمات الاستضافة؛ (ج) التخزين خارج الموقع للمعلومات التي يُحتفظُ بها في مرافق نفس مزود خدمات الاستضافة.

باء - شعبة التفتيش والتقييم

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية تسعة تقارير من غير تقارير حفظ السلام، شملت ثلاثة استعراضات تُجرى كل ثلاث سنوات، لكل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانت قد سبق تقديمها إلى لجنة البرنامج والتنسيق^(١). وحيث أن جميع التقارير متاحة على الموقع الشبكي للمكتب، مشفوعة ببرد الإدارة، لم تقدم أدناه سوى الخطوط العريضة لهذه التقارير.

تقييم إدارة الشؤون السياسية (IED-16-004)

٤٥ - خلص المكتب إلى أنه منذ عملية التقييم التي أجرتها شعبته المعنية بالتفتيش والتقييم لإدارة الشؤون السياسية عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، تمكنت الإدارة من التكيف مع النمو الكبير لحالات منع نشوب النزاعات وتسويتها التي تجري في الميدان، وذلك من خلال إعادة توجيه أنشطتها وهيكلها وشراكاتها. وتقدم الإدارة حالياً الدعم تقريباً لجميع المواقع التي تشهد حالات نزاع عالية الحساسية، وهناك أدلة على أن الدعم الذي تقدمه الإدارة يتسم بالفعالية. وقد استحسنّت الكيانات التي تلقت الدعم منها، لا سيما البعثات الأصغر والأكثر اعتماداً على المساندة من بينها، إنجازات الإدارة فيما يتعلق بالتكيف مع الدور المنوط بها الأكثر تركيزاً على الميدان. ولاحظ المكتب أنه، على الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك مسائل حاسمة أخرى، تتمثل في القيود على الموارد التي حددت من قدرة الإدارة على تلبية جميع الاحتياجات؛ ووثائقها المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي التي لا توضح الكيفية التي ستركز الإدارة بها موارد المحدودة على المواقع الأخرى المحتاجة للمساعدة؛ والافتقار إلى تحليل الإنذار المبكر؛ وعدم قدرة الإدارة على الإشراف على عمليات المساءلة على المستوى الميداني. وأخيراً، لا تزال الإدارة تفتقر إلى وظيفة مكرسة للتقييم تتسم بالاستقلالية وكفاية الموارد لتوليد معارف موضوعية وموثوقة عن الأداء، وذلك بالرغم من مرور عقد من الزمن منذ أشارت شعبة التفتيش والتقييم إلى تلك الفجوة.

(١) ستقدم تقييمات إدارة الشؤون السياسية، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومفوضية شؤون اللاجئين، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والإسكوا، إلى لجنة البرنامج والتنسيق للنظر فيها خلال دورتها المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

تقييم طرائق وعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/70/873-S/2016/441)

٤٦ - خلص المكتب إلى أنه، في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، قدمت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بانتظام تقارير عن أداؤها وأنشطتها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، وأحرزت تقدماً مطرداً في رصد أنشطتها القضائية، ونفذت عدداً من الإصلاحات التشغيلية والإجرائية. وفي الوقت نفسه، ركزت المحكمة على رصد وتنفيذ أنشطتها عوضاً عن إظهار النتائج بطريقة واضحة وقابلة للعزو والقياس. ولاحظ المكتب افتقار المحكمة لمؤشرات واضحة للتمكين من إجراء تقييم شفاف للتقدم المحرز في العمل. وكانت أطر الإدارة القائمة على النتائج غامضة. والأهم من ذلك، لا توجد أدلة تبين كيف ساهمت الإصلاحات التنفيذية والإجرائية التي جرى تنفيذها على مر السنين في زيادة الكفاءة.

تقييم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (IED-16-001)

٤٧ - أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه على الرغم من أن السنوات الثلاث الماضية سجلت زيادة في أعداد اللاجئين في أكثر من نصف السياقات المختلطة الـ ٢١ التي تضم اللاجئين والمشردين داخلياً معاً، فقد قدمت المفوضية أنشطة مساعدة وحماية حيوية، مع الحفاظ على النسبة المئوية للاجئين المستفيدين من المساعدة في معظم السياقات في نفس المستوى أو زيادتها. ومع ذلك، لا تزال هناك صعوبات في الوصول إلى اللاجئين خارج المخيمات. ومن خلال الإطار الذي أنشأته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أصبح الدور الذي تضطلع به المفوضية بشأن المشردين داخلياً في السياقات المختلطة أكثر تحديداً ولا يؤثر في مسؤولياتها المقررة الأوسع نطاقاً حيال اللاجئين في هذه السياقات، على الرغم من ظهور بعض التحديات في التنسيق.

تقييم اللجنة الاقتصادية لأوروبا (IED-14-003)

٤٨ - خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد سهلت على نحو فعال وضع وتنفيذ اتفاقيات، وأنظمة، وقواعد ومعايير حاسمة كان لها تأثير عالمي وإقليمي معاً. وفي إطار تطويرها لتلك المنتجات، تعاملت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بفعالية مع الآلية الحكومية الدولية الواسعة النطاق التي أخضعت أمانتها الصغيرة لمطالب كبيرة. كما واجهت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مطالب وأولويات متنافسة، بل ومتضاربة في بعض الأحيان، لدول أعضاء، ناجمة جزئياً عن احتياجات إنمائية وخلفيات تاريخية ومصالح جغرافية - سياسية متباينة. ورغم أن العديد من منتجات اللجنة قد اعتمدت واتضح أنها مفيدة في العديد من البلدان غير الأعضاء في اللجنة، إلا أنها تفتقر إلى رؤية مشتركة

واستراتيجية واضحة للأدوار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة فريدة للجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل تحديد الشراكات الاستراتيجية، وتعزيز الأعمال المشتركة بين القطاعات. وقد اتخذت اللجنة بالفعل خطوات ملموسة للنظر في الكيفية التي يمكن من خلالها لأنشطتها أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة تحول طموحة.

تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (IED-16-002)

٤٩ - خلص المكتب إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تعمل في بيئة تتسم بتراعات طال أمدها وعدم استقرار سياسي مما يؤثر على الديناميات الاجتماعية في المنطقة ويضع تحديات عديدة أمام عملها. وفي ظل هذه الخلفية، قدمت الإسكوا محفلاً هاماً لبناء توافق إقليمي في الآراء وتيسير عملية اتخاذ القرارات بشأن البنود المدرجة في جدول الأعمال العالمي. وفي حين أن الإسكوا تناولت الأولويات الرئيسية للدول الأعضاء فيها، فإنها تفتقر إلى نهج أكثر منهجية وانتظاماً لتعالج بشكل كامل المسائل الناشئة حديثاً في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن توليدها للمعارف، من خلال عملها في مجالي البحث والتحليل، لم يُستغل استغلالاً كاملاً لزيادة الوعي بالتنمية في المنطقة، وفي حين لقيت خدماتها الاستشارية قبولا حسناً، فإن تأثير تلك الخدمات الاستشارية على السياسة العامة لم يكن واسعاً. وفي الوقت الذي تركز فيه الدول الأعضاء على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تضطلع الإسكوا بدور رئيسي في تيسير تبني موقف إقليمي بشأن أهداف التنمية المستدامة ووضع استراتيجية للمضي قدماً في دعم تنفيذها.

بطاقات تقييم الأمانة العامة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (IED-15-009)

٥٠ - تقدم بطاقات تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، التي جُمعت للمرة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تقييماً مفصلاً لممارسات التقييم وقدراته في ٣٢ من الكيانات التابعة للأمانة العامة. ويغطي هذا التقييم فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ استناداً إلى ١٧ مؤشراً لممارسة التقييم. وقد استخدمت تلك المؤشرات لتحديد المجالات التي تشوبها ثغرات، وكذلك التحسينات اللازمة لتعزيز القدرات على مستوى الكيان. وفيما يتعلق بهذه السجلات، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره المعنون "تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على تصميم البرامج وإنجازها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسة" (A/70/72)، باتخاذ إجراءات محددة من أجل تعزيز القدرة على التقييم. وتدعو هذه التوصيات، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٨/٧٠ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠١٥، جميع كيانات الأمانة العامة إلى تعزيز قدرات التقييم، بما في ذلك، على وجه الخصوص، أن تقوم الكيانات التي لا تملك حالياً سياسة للتقييم (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا) بوضع سياسة لهذا الغرض.

جيم - شعبة التحقيقات

٥١ - تم الإبلاغ، في الفترة ما بين ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، عن ٢٢٩ مسألة من المسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام إلى شعبة التحقيقات، تمثل زيادة بنسبة ٢٩ في المائة عن العام السابق، وتضم ٤٠ في المائة من جميع المسائل المبلغ عنها. وبعد إجراء لجنة تلقي القضايا لتقييمها، أُحيلت ٦٤ مسألة داخلياً إلى تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بينما أُحيلت ٩٥ مسألة إلى كيانات أخرى.

٥٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، غيرت شعبة التحقيقات التوصيفات التقليدية التي تُصنّف في إطارها التحقيقات والمهام الأخرى، وذلك بغية عكس البيئة التشغيلية الحالية بصورة أكثر دقة. وتشمل الفئات الجديدة: "النشاط الإجرامي"، و "الغش"، و "إساءة استخدام المنصب"، و "السلوك المحظور"، و "التوظيف"، و "الانتقام"^(٢). ويبين الجدول ١ الإحالات الـ ٩٥ والمسائل الـ ٦٤ المحالة إلى المكتب بغرض التحقيق الداخلي خلال تلك الفترة.

٥٣ - وارتفع عدد المسائل غير المتعلقة بحفظ السلام التي أُحيلت إلى الكيانات الأخرى بنسبة ٩ في المائة مقارنة بالسنة السابقة، وبنسبة ٦٧ في المائة مقارنة بالسنتين السابقتين. وانخفض متوسط الوقت اللازم لتجهيز الإحالات إلى ٥٠ يوماً، مقارنة بـ ٥٧ يوماً في السنة السابقة و ٩٧ يوماً قبل سنتين.

(٢) يضم السلوك المحظور التمييز، والمضايقة، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة (انظر (ST/SGB/2008/5).

الجدول ١

التحقيقات المقررة والإحالات بشأن الأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام حسب الفئة

الفئة ^(أ)	عدد تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية	النسبة المئوية لمجموع تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية	الإحالات الصادرة	النسبة المئوية لجميع الإحالات الصادرة
النشاط الإجرامي	١٢	١٩	٥	٥
الشؤون المالية	٧	١١	٨	٨
الغش	١٣	٢٠	٦	٦
المخزون/الأصول	-	-	١	١
الإدارة	١	٢	٢	٢
إساءة استخدام المنصب	١٣	٢٠	٩	٩
الموظفون	٥	٨	٣٣	٣٥
عمليات الشراء	٤	٦	٣	٣
الأنشطة البرنامجية	١	٢	٢	٢
السلوك المخطور	٣	٥	٩	٩
التوظيف	١	٢	١٤	١٥
الانتقام	٢	٣	١	١
الاستغلال والانتهاك الجنسيان	٢	٣	٢	٢
المجموع ^(ب)	٦٤	١٠٠	٩٥	١٠٠

(أ) تشمل الفئات التي تم إدخالها في منتصف عام ٢٠١٥: "النشاط الإجرامي"، و"الغش"، و"إساءة استخدام المنصب"، و"السلوك المخطور"، و"التوظيف" و"الانتقام". وتشمل الفئات التي أُلغيت في منتصف عام ٢٠١٥: "المخزون/الأصول"، و"الأنشطة البرنامجية"، و"التحرش الجنسي".

(ب) يشمل المجموع ستة تحقيقات وسبع إحالات وردت قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

تقارير التحقيقات الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٥٤ - صدر، في المجموع، ٤٨ تقريراً من تقارير التحقيق في الأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير (أنظر الجدول ٢). وكانت الادعاءات موثقة بالأدلة في ٣٦ تقريراً منها، بينما لم تكن كذلك في ١٢ تقريراً.

الجدول ٢
التقارير الصادرة عن التحقيقات في الأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام

الفترة ^(أ)	٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٦
النشاط الإجرامي	-	-	-	-	٢
الشؤون المالية	٨	٥١	٣٧	١٥	١٠
الغش	-	-	-	-	٦
المخزون/الأصول	١	٣	١	٣	١
الإدارة	١	٤	٣	٤	٣
الموظفون	٨	١٢	٢١	١٤	١٦
عمليات الشراء	٧	١٠	١٠	١٠	٣
الأنشطة البرنامجية	-	١	٣	٢	٤
السلوك المخطور	-	-	-	-	٢
الاستغلال والانتهاك الجنسيان	١	١	-	١	١
التحرش الجنسي	١	-	-	٢	-
المجموع ^(ب)	٢٧	٨٢	٧٥	٥١	٤٨

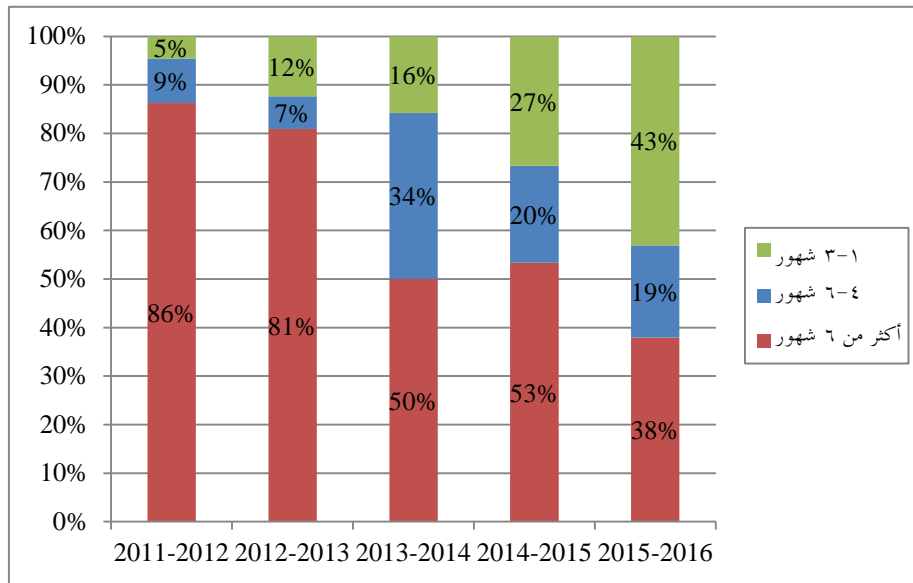
(أ) تشمل الفئات التي تم إدخالها في منتصف عام ٢٠١٥ "النشاط الإجرامي"، و "الغش"، و "إساءة استخدام المنصب"، و "السلوك المخطور"، و "التوظيف" و "الانتقام". وتشمل الفئات التي أُلغيت في منتصف عام ٢٠١٥ "المخزون/الأصول"، و "الأنشطة البرنامجية" و "التحرش الجنسي".

٥٥ - واستغرق إنجاز التحقيقات ١٤ شهرا في المتوسط فيما يخص التقارير الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والبالغ عددها ٤٨ تقريرا. ومعالجة القضايا القديمة، أجرت شعبة التحقيقات استعراضا شاملا للقضايا المتقدمة واستخدمت موارد إضافية حسب الضرورة للمساعدة في إتمامها. وكانت النتيجة الصافية انخفاض ملحوظا في عدد الحالات القديمة جدا، كما يتضح في الشكل الرابع. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك ٥٨ مسألة قيد التحقيق في مسائل لا تتعلق بعمليات حفظ السلام، إذ ظلت كذلك لمدة تبلغ في المتوسط ستة أشهر، مع بقاء ٦٢ في المائة من المسائل قيد النظر لمدة ٦ أشهر أو أقل. وبشكل هذا تحسنا كبيرا بالمقارنة مع السنة السابقة، التي ظلت خلالها قيد التحقيق ٥١ من المسائل غير المتعلقة بعمليات حفظ السلام في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، إلى جانب قضايا ظلت قيد النظر ما متوسطه ١١ شهرا، و ٢٩ في المائة منها قيد النظر لمدة تقل عن ستة أشهر.

٥٦ - ويتمثل هدف مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الانتهاء من التحقيقات خلال ستة أشهر من تاريخ استلامها. وقد تراجع عدد القضايا قيد النظر، منذ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، التي تجاوزت هدف فترة ستة أشهر، من ٨٦ في المائة إلى ٣٨ في المائة من إجمالي عبء القضايا. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت نسبة ١٤ في المائة من عبء القضايا الجارية داخل النطاق المستهدف، مقارنة بنسبة ٦٢ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

الشكل الرابع

تقدم القضايا الجارية في نهاية السنة المالية



موجزات قضايا بارزة

٥٧ - ترد أدناه بعض النقاط الرئيسية في التحقيقات التي تمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن مسائل غير متصلة بحفظ السلام. وقد أحيلت جميع القضايا الموثقة بالأدلة إلى مديري البرامج المعنيين لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

٥٨ - وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقاً في تقرير يتعلق بحالة غش محتمل في التأمين من جانب أحد الموظفين في اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والذي قدم استقالته بعد ذلك. وكشف التحقيق أن هذا الموظف قدم، في إطار ١٩٨ طلباً تقدم بها لتسديد مصاريف باسمه وباسم أسرته، أكثر من ٢٥٠ فاتورة مزورة، وسدد له دون مرر مبلغ إجمالي قدره ٩٦٦,٧٥ ١٧٠ دولاراً. وقد أصدر المكتب تقرير التحقيق في تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وهو قيد النظر من قبل مكتب الشؤون القانونية للإحالة إلى السلطات الوطنية واسترداد الخسارة المالية. (القضية رقم ١٥/٠٠٨٤)

٥٩ - وأجرى المكتب تحقيقات عن أنشطة غير مآذون بها وتضارب للمصالح تم الإبلاغ بها، مرتبطة بموظفين في مكتب الأمم المتحدة في فيينا/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وخلصت التحقيقات إلى أن مدير برنامج المكتب قد أساء استخدام المعارف والاتصالات المكتسبة بحكم منصبه لتحقيق مكاسب شخصية وخدمة مصالح شركته الاستشارية الخاصة، بما في ذلك التأثير على نحو غير عادل في إرساء العقود. وكان الموظف يستخدم بانتظام ساعات عمله واستحقاقاته الرسمية، فضلا عن موارد المنظمة لصالح شركته الاستشارية. وعلاوة على ذلك، فقد يسر توظيف استشاري في دور خبير تقييم مستقل لمشروع كان يديره في المكتب، دون الإفصاح عن تضارب المصالح الناجم عن كون الخبير الاستشاري مديرا أيضا لشركة الموظف الاستشارية. وقد استقال الموظف قبل الانتهاء من التحقيق وإصدار تقرير بخصوصه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وعقب استلام مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقرير التحقيق الذي قدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، قام ذلك المكتب بإحالة القضية إلى مكتب إدارة الموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية بحق الموظف. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وُضعت مذكرة في الملف الخاص بمركز الموظف الرسمي لمنع إعادة توظيفه. ويعكف المكتب حاليا على تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الأخرى، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الشركة الاستشارية والنظر في إجراء تقييم مستقل للمشروع الذي كان تحت إشراف الموظف السابق. (القضية رقم ١٤/٠٣٣٧)

٦٠ - وعلاوة على ذلك، توصل التحقيق إلى أن كلا من زوجة الموظف وأحد رؤوسيه - وهما، على التوالي، موظفان أيضا في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب المخدرات والجريمة - قد عملا لصالح الشركة الاستشارية، بما في ذلك عبر تيسير بيع حصص إلى مسؤولين حكوميين من الدول الأعضاء. وقد تم إصدار تقرير التحقيق، على التوالي، في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وهما قيد النظر من قبل مكتب إدارة الموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية. (القضيتان رقم ١٥/٠١٣٦، ورقم ١٥/٠١٤٣)

٦١ - وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف، خلص تحقيق أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن أحد الموظفين لم يمارس الرقابة والإشراف السليمين على أحد رؤوسيه، الأمر الذي مكن المرؤوس من تفضيل مقدم عطاء على نحو غير ملائم في عملية شراء. وأصدر المكتب تقرير التحقيق في تموز/يوليه ٢٠١٥، وأصدر توييخا خطيا في ٢٥ كانون

الثاني/يناير ٢٠١٦ بحق كل من الشخصيين المتورطين، ووضع التوبيخ في ملف المركز الرسمي لكل منهما. (القضية رقم ١٤/٠٣٠٣)

٦٢ - وأجرى المكتب تحقيقا في غش محتمل متصل بتمويل قدره ٣٤٣ ٠٧٠ دولارا قدمه الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال إلى منظمة صومالية غير حكومية لتنفيذ مشروعين من المشاريع الإنسانية في عام ٢٠١١. وبدأ التحقيق في عام ٢٠١٤ وأثبت أن المنظمة غير الحكومية قدمت جزءا من الفواتير والإيصالات المتعلقة بمصروفات المشاريع، ولم يمكن التحقق من وجود الموردين. وعلاوة على ذلك، تكررت الموافقات على المستفيدين ضمن قوائم التوزيع، كما تبين أن الوثائق المصرفية المقدمة أثناء التحقيق ودعمها لأنشطة المشاريع كانت مزورة. وأصدر المكتب تقرير التحقيق في أيار/مايو ٢٠١٦. واستجابة لتوصيات المكتب، أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن التعامل مع هذه المنظمة غير الحكومية قد أوقف وأنها لم تتلق أي تمويل منذ عام ٢٠١١. ويجري النظر في إحالة القضية إلى السلطات الوطنية. (القضية رقم ١٤/٠١٢٧)

٦٣ - وأفيد أن إحدى المنظمات غير الحكومية الصومالية كانت ضالعة في عملية محتملة لتحويل أموال من جهات مانحة قدمها الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال من أجل تنفيذ ثلاثة مشاريع للمعونة الإنسانية في عام ٢٠١١ وتبلغ قيمتها ١ ١١٧ ٧٦٢ دولارا. وعلى الرغم من المطالبات العديدة التي وجهها المكتب، لم تتعاون هذه المنظمة غير الحكومية مع التحقيق ولم تقدم أية وثائق فيما يتعلق بالمشاريع الثلاثة. وعلاوة على ذلك، وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكاتب المنظمة غير الحكومية قد أخلت. وصدر تقرير التحقيق في شباط/فبراير ٢٠١٦. واستجابة لتوصيات المكتب، أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هذه المنظمة غير الحكومية قد أعلنت غير مؤهلة لتلقي التمويل من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال، وأنها ستظل كذلك إلى أن تمتثل لاتفاقات الصندوق التي تنص على إتاحة الحصول على الدفاتر والسجلات المتصلة بالمشاريع. (القضية رقم ١٤/٠١٤٢)

٦٤ - وأجرى المكتب تحقيقا بشأن منظمة صومالية غير حكومية تم التعاقد معها على تنفيذ أربعة مشاريع للمعونة الإنسانية خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤. ومول هذه المشاريع الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال بمبلغ ٧٧٩ ٤٥٤ دولارا، صُرف منه مبلغ ٦٦٥ ٣١٠ دولارا. وكشف التحقيق أن موظفي المنظمة غير الحكومية زوروا الوثائق المصرفية لدعم مصروفات المشاريع ونتائجها. وبالإضافة إلى ذلك، لم يمكن إثبات وجود معظم موردي المشروع لهذه المنظمة غير الحكومية. وعلى الرغم من وجود آثار تنفيذ

محدود جدا للمشاريع، خلص المكتب إلى أنه نظرا لعدم وجود وثائق مصرفية ووثائق إبلاغ حقيقية، فإن المبلغ الكامل لنفقات المشاريع التي أبلغت عنها المنظمة غير الحكومية يظل غير مبرر. وأصدر المكتب تقرير التحقيق في حزيران/يونيه ٢٠١٦. واستجابة لتوصيات المكتب، أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هذه المنظمة غير الحكومية قد أعلنت غير مؤهلة لتلقي التمويل من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال، وأن الجهود تبذل حاليا، بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية، لاسترداد أموال المشاريع غير المبررة. (القضية رقم ١٥/٠١٣٤)

٦٥ - وأجرى المكتب تحقيقا بشأن عملية تحويل أموال من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال يُحتمل أن تكون قد قامت بها منظمة غير حكومية تم التعاقد معها على تنفيذ ثلاثة مشاريع للمعونة الإنسانية خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣. وبلغ مجموع التمويل ١٠١٣ ١٠٦ دولارات، صرف منها مبلغ ١٠٠٧ ٠١٢ دولارا. ووفقا للتحقيق، قدمت هذه المنظمة غير الحكومية وثائق مصرفية مزورة، وكان جزء من الفواتير والإيصالات المتعلقة بمصروفات تنفيذ المشاريع مزورا، ولم يمكن التأكد من وجود العديد من موردي المشاريع بعقود عالية القيمة. ولم تعط المنظمة غير الحكومية إذنا للمكتب للحصول على السجلات المصرفية الحقيقية التي تتيح التحقق من النفقات الفعلية للمشاريع. ونتيجة لذلك، لم يتمكن المكتب من تحديد مدى استخدام أموال الصندوق في تنفيذ المشاريع. وصدر تقرير التحقيق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. واستجابة لتوصيات المكتب، أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن التعامل مع هذه المنظمة غير الحكومية قد أوقف في عام ٢٠١٤ وأنها أصبحت غير مؤهلة لتلقي التمويل من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال. ويتعاون مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع مكتب الشؤون القانونية بشأن عملية تسوية المنازعات مع المنظمة غير الحكومية. (القضية رقم ١٤/٠١٤٣)

٦٦ - وأبلغت إحدى المنظمات غير الحكومية الصومالية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن أحد موظفيها فتح حسابا مصرفيا عن طريق الاحتيال باسم المنظمة وقام بتحويل الأموال المخصصة للمشاريع من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال إلى ذلك الحساب. وكان قد تم التعاقد مع هذه المنظمة غير الحكومية على تنفيذ أربعة مشاريع للمعونة الإنسانية، بقيمة إجمالية يبلغ قدرها ٨٤٨ ٨٦٠ دولارا، صرف منها مبلغ ٧٣٢ ٣٠٠ دولار. وخلص التحقيق الذي أجراه المكتب إلى أن الموظف فتح حسابا مصرفيا باسم هذه المنظمة غير الحكومية التي يعمل فيها، دون معرفة الإدارة، وذلك باستخدام وثائق هوية مسروقة، وقدم ذلك الحساب بوصفه حساب العمل الرسمي للمنظمة، ومن ثم صرفت

الأموال من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال إلى ذلك الحساب. وأثبت المكتب احتلاس ٤٥٢ ٣٣٤ دولارا عن طريق الحساب المزور. وبالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من ادعاء المنظمة غير الحكومية بأن رصيد الأموال كان يتألف من احتياطات خاصة بها، وأن الأنشطة المتوقعة قد نفذت إلى حد كبير، وجد المكتب أن ١٧٨ ١٠٦ دولارا من نفقات المشاريع التي أبلغت عنها المنظمة تمت المطالبة بها عن طريق الاحتيال أو كُرتت في إطار مشاريع تمولها جهات مانحة أخرى، أو ظلت عدا ذلك دون تبرير. وبما أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لا يزال يحتجز مبلغ ٢٢٦ ٥٩ دولارا من المشروع الثالث، فإن مجموع خسائر الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال استنادا إلى تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية يصل إلى ٩٥٢ ٢٤٢ دولارا تقريبا. وصدر تقرير التحقيق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقَبِلَ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التوصيات، وأشار إلى أن هذه المنظمة غير الحكومية أصبحت غير مؤهلة لتلقي التمويل من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال منذ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، أُبلغت المنظمة غير الحكومية باستنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بهدف التوصل إلى تسوية ودية. وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، أبلغ محامي المنظمة غير الحكومية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن القضية المرفوعة أمام المحكمة ضد موظف المنظمة غير الحكومية المتورط سوف تتواصل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتم الاتفاق على أن تستجيب المنظمة غير الحكومية رسميا لتحقيقات المكتب بتقديم وثائق خطية تتناول النتائج وتوثق سير القضية القانونية وإجراءات المتابعة. (القضية رقم ١٥/٠٠٨٢)

٦٧ - وأجرى المكتب تحقيقات في عدة مخططات احتيالية أُبلغ عن حدوثها في مقر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ويتعلق معظم القضايا بمخططات تواطأ فيها موظفون مع أفراد من خارج المنظمة على تنفيذ عقود توريد و/أو عروض عمل مزورة، وذلك مقابل رسوم تيسير. وأثبتت تحقيقات المكتب أن الموظفين يسروا دخول أطراف غير تابعة للأمم المتحدة إلى مجمع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لتحقيق غرض وحيد يتمثل في توفير ضمان بأن العقود والعروض المزورة مرتبطة بالفعل بالمنظمة. وفي بعض تلك الاجتماعات، التي عقدت في مناطق مفتوحة من المجمع أو في غرف اجتماعات في مختلف وكالات الأمم المتحدة، دعا الموظفون أفرادا من خارج المنظمة تابعين لأطراف ثالثة لتقديم أنفسهم، خلافا للواقع، على أنهم من مسؤولي الأمم المتحدة. وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقارير التحقيقات ذات الصلة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وينظر المكتب ومكتب الشؤون القانونية حاليا في التوصيات باتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك الإحالة إلى السلطات الوطنية. وينظر مكتب إدارة الموارد البشرية التابع لإدارة الشؤون الإدارية في

القضية رقم ١٥/٠٥٦٩ لاتخاذ إجراءات تأديبية. (القضايا رقم ١٤/٠٤٣٧ و ١٥/٠٥٦٩ و ١٦/٠٠٨٥)

سادسا - متطلبات تقديم التقارير الصادر بها تكاليفات

ألف - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٦٨ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٧/٦٢، يضطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالمسؤولية عن تقديم التقارير عن الأنشطة التي يضطلع بها قسم مراجعة حسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر.

مراجعة حسابات إقفال المخطط العام لتجديد مباني المقر

٦٩ - أجريت مراجعة الحسابات النهائية للمخطط العام لتجديد مباني المقر خلال الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥. وقد أجريت مراجعة الحسابات لتقييم ملاءمة وفعالية عمليات الإدارة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر فيما يتعلق بإقفال المشروع على نحو فعال. وبدأت عملية إقفال المخطط العام لتجديد مباني المقر من خلال إعداد خطة للإهاء. وكان لهذه الخطة جدول زمني مؤلف من أنشطة حسب ترتيب الأولوية وتحديد كمي لكامل تكاليف المشروع المقدرة بالنسبة للأنشطة المتبقية على النحو المطلوب في دليل التصفية. وحدثت تأخيرات في تصفية بنود قائمة العيوب والنواقص، مما أضر إغلاق جميع عقود السعر الأقصى المضمون. ولتسهيل إقفالها على نحو منظم، اتفق مكتب المخطط العام مع وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية على الإبقاء على فريق أساسي من موظفي المكتب حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ لاستكمال أنشطة الإهاء المتبقية تحت رعاية مكتب خدمات الدعم المركزية. وتوافرت إلى حد بعيد ترتيبات كافية لتسليم الوثائق والنظم الجديدة، وكانت خطة الأرشفة وافية.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أروشا

مراجعة حسابات تشييد مرفق جديد لمكاتب الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أروشا

٧٠ - أنشأت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أروشا فريقا لإدارة المشروع في مرفق مكاتبها الجديد البالغة قيمته ٧,٩ ملايين دولار، ووضعت آليات إشراف ملائمة للرصد والإبلاغ بشأن التقدم المحرز فيه. وقدمت شركة استشارية الدعم

لفريق إدارة المشروع في التقييم والتصميم وعملية تقديم العطاءات بالنسبة للمقاول والمقاولين من الباطن، والرصد اليومي للتشييد. واتخذت الآلية إجراءات مرضية من أجل وضع طريقة لتحديد الخطوات الداخلية لتجهيز مطالبات المقاول على وجه السرعة وتنقيح الجدول الزمني للمشروع لمواءمته مع عقد التشييد.

باء - تشييد مرافق إضافية لمكاتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا

٧١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩، الذي شددت فيه الجمعية على ضرورة قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالنظر فيما إذا كان يجري الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية وسياسات وإجراءات الشراء المقررة في تشييد الطرق الداخلية وموقف سيارات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أجرى المكتب مراجعة لإدارة أنشطة التشييد والعمليات ذات الصلة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠١٦. ومن المقرر وضع الصيغة النهائية لنتائج عملية المراجعة تلك بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٦، وأن تدرج في التقرير السنوي المقبل.

جيم - لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

٧٢ - أنشئت لجنة التعويضات في عام ١٩٩١ بوصفها هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن مهمتها تجهيز المطالبات ودفع التعويضات عن الخسائر والأضرار الناجمة مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلاله لها. وتدفع التعويضات لأصحاب المطالبات الموافق عليها من صندوق التعويضات الذي تودع فيه ٥ في المائة من عائدات تصدير النفط العراقي.

٧٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتخذ مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات المقرر ٢٧٢، الذي يقضي بتأجيل الودائع في صندوق التعويضات حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اتخذ مجلس الإدارة المقرر ٢٧٣، القاضي بتأجيل الودائع في صندوق التعويضات لمدة سنة أخرى، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ونتيجة لهذين المقررين، لم تسدد أي مدفوعات خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وبالتالي، لم تجر أي أعمال مراجعة للحسابات خلال تلك الفترة. ويعتزم المكتب إجراء عملية مراجعة، على سبيل المتابعة، لمدى الجاهزية للتصفية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.